○○○

٣ أحياء

من الذين صنعوا الدستور

تحقيق جوزف نصر

الدستور، الميثاق الوطني، المشاركة، ثلاث كلمات، بل ثلاث قضايا هي في الوقت الحاضر الشغل الشاغل للعاملين في الحقل السياسي.

الدستور، يقولون انه اصبح قديما، وعاد لا يتفق مع ما وصل اليه لبنان اليوم، ومن الواجب تعديله بحيث يساوي بين جميع اللبنانيين في الحقوق.

الميثاق، تخطاه الزمن هو ايضا، يجب ان يقوم مقامه ميثاق يؤمن العدالة الاجتماعية، ويأخذ في الاعتبار التطور الاقتصادي الذي يعم المنطقة.

المشاركة، هي من جديد المطلب الذي تنادي به الفئات التي سبق لها ان طالبت بالوحدة العربية ثم بالاتحاد السوري ثم بالوحدة السورية. ثم قبلت بلبنان ذي الوجه العربي، على ان يحكم بموجب ميثاق وطني اعطى كل فئة من اللبنانيين مركزا خاصا بها، الا ان الميثاق بات اليوم في نظرهم في حاجة الى ان يؤمن لهذه الفئات المشاركة. وللمشاركة في نظرهم أوجه كثيرة، بينتها هذه الفئات في مذكرات وعرائض رفعتها الى المسؤولين في مناسبات عدة. وكل المذكرات والعرائض نصت، في ما نصت عليه، على تعديل الدستور.

الدستور اللبناني صار عمره ٤٨ سنة وسبعة اشهر، وهو عدل مرة اولى في تشرين الاول ١٩٤٧ بحيث الغي مجلس الشيوخ وضم اعضاؤه الى المجلس التمثيلي الذي كان سبق له ان تولى مناقشة مشروع القانون الاساسي (الدستور) وأقره. ومرة اخيرة في العام ١٩٤٣، يوم نال لبنان استقلاله كاملا والغيت منه كل النصوص التي لها علاقة بالانتداب.

والمجلس التمثيلي الذي أقر الدستور كان مؤلفا من ثلاثين عضوا انتخبوا في ١٣ تموز ١٩٤٥ واستمروا حتى ٢٣ أيار ١٩٤٦، منها ٧ أيام متواصلة لقراءة مشروع الدستور واقراره. وكان رئيس هذا المجلس موسى نمور ونائب الرئيس عمر الداعوق، وامينا سره شبل دموس ويوسف الزين، والاعضاء: عمر بيهم، جورج تابت، بترو طراد، ميشال شيحا، خير الدين عدرا، عبود عبد الرزاق، مسعود يونس، وديع طربيه، نقولا غصن، الامير فؤاد ارسلان، جميل تلحوق، اميل ثابت، جورج زوين، روكز ابو ناضر، نجيب السعد، يوسف الخازن، ابرهيم المنذر، الامير خالد شهاب، نجيب عسيران، عبد اللطيف الاسعد، حبيب ناصيف، يوسف سالم، حسين قزعون، صبحي حيدر، صبري حماده، الياس طعمه سكاف.

ولم يبق من هؤلاء حيا سوى الامير خالد شهاب والرئيس صبري حماده والسيد يوسف سالم. والاخير كان، اضافة الى عضويته في المجلس، أحد ١٢ عضوا شكلت منهم لجنة لوضع مشروع الدستور اللبناني. وكانت اللجنة برئاسة رئيس المجلس السيد موسى نمور وعضوية السادة: ميشال شيحا، شبل دموس، عمر الداعوق، يوسف الخازن، فؤاد ارسلان، يوسف سالم، جورج زوين، بترو طراد، روكز ابو ناضر، صبحي حيدر، يوسف الزين، جورج ثابت، عبود عبد الرزاق. وقد اختارت شبل دموس مقررا وعين المفوض السامي المسيو دو جوفنيل لمساعدتها مدير العدل السيد شارل دباس والمستشار القانوني في المفوضية العليا السيد سوشيه. ولما بدأت اللجنة اجتماعاتها وتعذر على شبل دموس مناقشة المستشار الفرنسي لانه كان يجهل اللغة الفرنسية وكانت ثقافته انكليزية، طلب اعضاء اللجنة من ميشال شيحا ان يتولى هو وضع النصوص في الفرنسية ومناقشة المستشار الفرنسي في ما يقترحه!

خالد شهاب يتذكر

أحد الاحياء الثلاثة الذين عاشوا تلك المرحلة من تاريخ لبنان، الامير خالد شهاب البالغ من العمر الآن ٨٢ عاما يقول: «في العام ١٩٤٥ وجدت الدولة المنتدبة من الضروري اعطاء لبنان فرصة ليثبت اهليته للأستقلال. ذلك ان صك الانتداب يقول ان وجود فرنسا في لبنان وسوريا هو لارشادهما وتدريبهما من اجل بلوغ الاستقلال. وكان وقتها حاكم لبنان رجلا عسكرياً هو الجنرال فاندنبرغ. وعندما جاء الجنرال سراي مفوضاً ساميا، جرب ان يعطينا اول الامر شيئاً من الاستقلال فظن الكثيرون ممن كانوا يشتغلون في السياسة اننا سوف نتخلص من حكم الجنرال فاندنبرغ، واننا سنمشي على طريق الاستقلال. لكن المسألة لم تنته هكذا.

وفي العام ١٩٤٦، على ما أذكر، كان موسى نمور رئيساً للمجلس، وكان المفوض السامي المسيو دو جوفنيل. وصار النواب والمشتغلون في السياسة يطالبون بوضع دستور. وكان الحديث يدور اكثر ما يدور على من سيضع الدستور وهل يحق لاحد غير النواب وضع الدستور؟ وفي النهاية تقرر ان يسن المجلس الدستور، على ان يستعين النواب بأراء شخصيات البلاد ويسألوهم كيف يريدون ان يكون الدستور. فوضع لهذه الغاية كراس باسئلة وأرسل الى كثيرين وجاءت اجوبة كثيرة حفظها امين سر المجلس شبل دموس. وفي جملة الذين أبدوا رأيهم، جبران تويني وكان وقتها في «الاحرار»... ما كانت «النهار» قد صدرت بعد، ولا كان هو صار نائبا او وزيرا.

واخيرا وضعت لجنة خاصة الدستور الذي أعطى السلطة المنتدبة الحق في حل المشاكل التي قد تحدث. وقد عارض كثيرون هذا الدستور ووقعت خلافات كثيرة. وبعد مدة من التمرس في الحياة الدستورية حصلت مشاكسات بين النواب والشيوخ، وما كان اي قانون ليمشي بشق النفس. ورأينا انه من الأوفق دمج الشيوخ بالنواب، فصار تعديل الدستور واصبح المجلس من ٤٦ نائبا وصار على ما اذكر الشيخ محمد الجسر رئيساً له».

وتعود الذاكرة بالامير خالد شهاب الى من كتب الدستور، وكيف كتب، فيروي:

«كثيرون يقولون ان الفرنسيين اعطوا مجلس النواب نسخة عن الدستور الفرنسي للجمهورية الثالثة، وان نواب المجلس قبلوا بذلك. هذا غير صحيح. لجنة الدستور كلفت الاستاذ ميشال شيحا، وكان من ابرز رجال لبنان وقد عمل كثيرا لبلده، وهو مفكر معروف وكانت له آراء وطنية عظيمة وكان له مؤيدون امثال عمر الداعوق وعمر بيهم وعدد كبير من الاخوان المسيحيين. وكنت انا استقي الكثير من المعلومات الدستورية والقانونية من ميشال شيحا. وميشال شيحا كان على اتصال وثيق بالفرنسيين، مما سهل له وضع الدستور في اللغة الفرنسية».

ويجد الامير خالد انه لم يجب عن السؤال الذي طرح وما زال يطرح الى اليوم وهو: هل ميشال شيحا هو الذي وضع الدستور وكتبه في اللغة الفرنسية ام لا؟ فيضيف: «يا صاحبي في حينه كل واحد من نواب المجلس اعطى رأيه لموسى نمور، وكل واحد كتب رأيه بيده. والان، من كتب الدستور ومن وضعه؟ انا لا اعرف. الدستور كتبوه في الفرنسية وترجموه لنا، واعتقد ان المفوض السامي كان له رأي كبير في ذلك الوقت، واعتقد ان الدستور كتب بعلمه وفي لغته ثم ترجم الى العربية».

اما من ترجم الدستور الى العربية، فيقول الامير خالد: «اول ترجمة اعتنى بها موسى نمور والشيخ يوسف الخازن وساعدهما الشيخ محمد الجسر في تنقيح اللغة. لكن هذا غير مهم، فالفرنسيون لم يكونوا يريدون ضرراً للبلاد. وكانوا يساعدون حكامها في غالب الاحيان. وفي اثناء مناقشة الدستور وقف عمر الداعوق وعمر بيهم وطلبا من مندوب المفوض السامي وكان وقتها المسيو سوشيه، ان ينقل الى المفوض السامي انهما يرفضان ان تعامل سوريا معاملة احسن من معاملة لبنان. وكان ترامى في حينه ان لدى فرنسا مشروعا لاعطاء سوريا حرية وضمانات اكثر من لبنان، وكانت سوريا في العام ١٩٤٥ عملت ثورة، وجاء المسيو دو جوفنيل من فرنسا لتهدئة الحال ووقف في حينه على شرفة السرايا في ساحة البرج وألقى خطابه الذي قال فيه جملته المشهورة: «السلم لمن يريد السلم والحرب لمن يريد الحرب». وكان يقصد سوريا لاننا نحن كنا مسالمين ولم نحارب آنذاك.

وكان في وده ان يتفاهم مع السوريين على أسس جديدة لكن اقامته لم تطل في سوريا ولبنان، لان حكومته لم تعطه الصلاحيات اللازمة ليعمل ما كان قد جاء من اجله، ولان فرنسا كانت، ويا للأسف، تسحب من البلاد كل من يحاول ان يتفهم الامور ويعمل الشيء الصالح، وكانت ترسل الينا اناساً غير اكفياء...»

الامير خالد شهاب : من وضع الدستور ؟ لا أعرف !
... كتبوه في الفرنسية وترجموه لنا الى العربية ...

جميعهم ماتوا

الجلسات التي أقر فيها الدستور لم يعد الامير خالد شهاب يتذكر عنها الا القليل، ألا انه ما برح يتذكر النكات التي كان الشيخ يوسف الخازن يطلقها :

«على ذكر الموظفين الفرنسيين، اذا كانوا اكفياء ام لا، كانت لنا مآخذ كثيرة على العديد منهم، وكنا كلما جاء موظف جديد نسأل عنه وعما كان يفعله في فرنسا قبل مجيئه. والشيخ يوسف الخازن كان مرة في باريس ومعه صديق، وكانا في الفندق يستعدان للخروج الى السهرة. وأراد الشيخ يوسف ان يمسح حذاءه واخذ في هذه الاثناء يتحدث الى «البوياجي» ويلاطفه، وصديقه ينتظر ان تنتهي عملية مسح «الصرماية»، لكن الشيخ مد الحديث وبعدها اعطى ماسح الاحذية بخشيشاً كبيراً، فقال له صديقه : «لشو كل هالمسايرة والبخشيش للبوياجي!». فأجابه : «انت ما بتعرف ان هذا يمكن يروح لعنا بكرا ويكون يا مفوض سامي يا اوطى شوي؟

وله نكتة اخرى مأثورة ذات معنى كبير وآمل في ان يتفهمها نواب اليوم. مرة كنا نريد ان ننتخب رئيس المجلس وكان مرشحاً للمنصب موسى نمور والشيخ محمد الجسر. وكان هنالك النائب حسين قزعون والد رفعت قزعون، وقد وعد موسى نمور من جهة والشيخ محمد من جهة اخرى، ووضع ورقة في جيب عليها اسم موسى نمور، وورقة في الجيب الآخر عليها اسم الشيخ محمد. ولما جاء دوره نسي اين وضع ورقة هذا وورقة ذاك... واستحى، على ما قال في ما بعد، وكان قربه الشيخ يوسف، ان يسحب الورقتين ويقرأهما ليعرف ورقة من سيضع في الصندوق، فاشتلق الشيخ يوسف وصاح في الجلسة باعلى صوته : «بلا سحاب واحدة وحطها، حظ ونصيب طالما انت واعد الاثنين... بتكون خليت بوعدك مع واحد بس!»

وبعدها ما عدت اتذكر شيئاً، جميعهم ماتوا وما بقي غير ٢ او ٣ ممن كانوا في ايامنا».

عضو لجنة الدستور

السيد يوسف سالم، عضو المجلس التمثيلي وعضو لجنة الدستور، كان يومها في السادسة والعشرين من عمره، وهو اليوم في الرابعة والسبعين. عندما يخلو الى نفسه ويراجع «ذكرياته» التي يعدها للطبع، يصر على القول ان اللجنة كانت تجتمع يوميا وتناقش كل المقترحات، وتتناقش مع ميشال شيحا وسوشيه في كل شاردة وواردة، وان في الدستور اللبناني أشياء لم تكن موجودة في دستور الجمهورية الثالثة، وان وجودها في الدستور اللبناني يدل على ان هذا الدستور غير منقول وغير مترجم. ويعطي مثلا على ذلك : «ان رئيس جمهورية لبنان بموجب الدستور ليس مسؤولا، وفي الوقت نفسه هو الذي يعين الوزراء ويقيلهم، ويسمي من بينهم رئيسا، اي انه هو الذي يحكم. اما في فرنسا فالرئيس لم يكن مسؤولا وما كان يعين الوزراء ويقيلهم ولا يسمي من بينهم رئيسا. كان دوره

الامير خالد شهاب .

تكليف زعيم الاكثرية تشكيل الحكومة، وهذا يتدبر امره مع مجلس النواب الذي له وحده الحق في تأييد الحكومة او حجب الثقة عنها. اذاً، الدستور اللبناني في هذه الناحية لم يكن منقولا عن الدستور الفرنسي. ثم انه ليس في الدستور الفرنسي اي ذكر للطائفية مثل الدستور اللبناني. وهذا ما يؤكد قولي اننا نحن وضعنا دستورنا، مع العلم ان لا شيء يمنع بلدا مثل لبنان لم يكن له دستور ان يستأنس المكلفون وضع دستوره، بالدساتير الاخرى المماثلة، ومع العلم ايضاً ان فرنسا كانت وحدها جمهورية في ذلك الحين، وكل حلفائها واعدائها كانوا ملكيين، كبريطانيا وايطاليا وروسيا والمانيا والنمسا وكل دول اوروبا الاخرى. وطبعا كانت هناك الولايات المتحدة لكن نظامها كان رئاسياً، وما كنا بعد في وضع يمكننا من وضع دستورنا على غرار الدستور الاميركي».

ويتابع : «على كل حال، عندما وضع الدستور اللبناني كانت الحال غير ما هي اليوم. كانت البلاد قد انتقلت من تحت الاستعمار العثماني الى وضعها تحت الانتداب الفرنسي. وكان لبنان وسوريا بسبب هذا الانتداب يؤلفان وحدة سياسية بالنسبة الى فرنسا. وكل ما يعد لسوريا يعد مثله للبنان والعكس. وسوريا كانت في العام ١٩٢٥ في ثورة. ونحن كنا دائما في جدل مع الفرنسيين. وساءت الاحوال كثيرا في ايام الجنرال سراي. ورأت فرنسا من الضروري ارسال مفوض سام يكون من غير العسكريين، فأوفدت المسيو هنري دو جوفنيل وكان برلمانيا بارزا ووزيرا ناجحا وأحد اصحاب جريدة «الماتان» الباريسية ذات المكانة في فرنسا واوروبا، ليقيم حوارا مع السوريين واللبنانيين، وينهي حالة التوتر التي كانت قائمة في البلاد.

جاء دو جوفنيل الى لبنان وما ان استقر به المقام حتى ألقى خطابا دعا فيه الى التفاوض بدل الحرب من دون ان يظهر خوفاً. ومما قاله : «الحرب لمن يريد الحرب والسلم لمن يريد السلم». وبعد هذا زار المجلس التمثيلي اللبناني والقى خطبة طويلة هي كناية عن برنامج عمل، ومما قاله : «ان عهد الاستشارات قد انتهى. وسأطلب من حاكم لبنان الكبير ان يدعو مجلسكم الى دورة استثنائية يضع فيها دستور لبنان».

لم ننم تلك الليلة ولا الليالي التي بعدها، وشكلنا لجنة الدستور التي كان لي شرف الانتماء اليها وانصرفنا فورا الى العمل. وكان أنشطنا ميشال شيحا. وكنا مرات كثيرة نجتمع في مكتبه للبحث في المواد، وكنا ندرسها مادة مادة وكلمة كلمة... ونتناقش ونتجادل. وكثيرا ما كان ينتهي الليل ونحن نبحث في ما اذا كانت هذه الكلمة موافقة ام لا.

وحتى لا يقال اننا استأثرنا بالدستور ولم نعر رأي العارفين اية قيمة، وجهت اللجنة كراساً يتضمن أسئلة الى رؤساء الطوائف والموظفين والشخصيات وبعض الافراد، وطلبت منهم الرد على كل سؤال بمفرده وان يكون بخط صاحبه لئلا يقال في ما بعد انه ليس من صنعه. وأهم تلك الاسئلة كانت :

١ – ما شكل الحكم، ملكياً ام دستوريا ام جمهوريا ؟

٢ – هل يجب ان يتألف البرلمان من مجلس ام من مجلسين؟

٣ – هل تكون الحكومة مسؤولة امام رئيس الدولة ام امام البرلمان؟

٤ – ما هو الافضل : المسؤولية الوزارية الفردية ام المسؤولية التضامنية؟»

ويتذكر يوسف سالم ثم يقول مبتسما : «كانت هناك اجوبة عظيمة، ولكن كانت ايضا اجابات طريفة لا تمت الى الموضوع بصلة. فمنهم من طالب بالملكية شرط تعيين احد افراد عائلة البوربون ملكا. ومنهم من قال ان لبنان يجب ان يكون امارة، وأميره أحد أبناء الشريف حسين. ومنهم من طالب بالنظام الرئاسي. ومنهم من اقترح ان يكون لبنان تحت الحماية الفرنسية، تحكمه فرنسا كما ترى مناسبا.

لكن اللجنة لم تنتظر ورود الاجوبة ولم تكن معظم الكراريس قد وصلت الى من ارسلت اليهم، حين كان ميشال شيحا يضع نصوص الدستور مستلهما الدستور الفرنسي الصادر في العام ١٨٧٥ ومستمدا منه معظم نصوص الدستور اللبناني.

وصار ميشال شيحا كلما وضع مادة او نصا يعرض ذلك على الرئيس موسى نمور على كل واحد منا لتمحيصه والتعليق عليه وابداء الرأي فيه».

علة العلل

ويضيف : «عندما وصل بنا البحث الى موضوع الطائفية انقسمت الآراء واشتد الجدل. وفي احدى الجلسات حصلت مشادة عنيفة بين موسى نمور وصبحي حيدر من جهة وميشال شيحا من جهة اخرى. فنمور وحيدر يصران على وضع نص يراعي الطائفية ويحدد على اساسه توزيع الوظائف في الدولة، اما ميشال شيحا فعارض هذا الرأي وقال انه اذا كان قانون الانتخاب الذي كان معمولا به في حينه قد بني على التمثيل الطائفي، فلا يجوز وضع نص عن الطائفية في صلب الدستور، لان هذا من شأنه ان يقف في المستقبل ضد تطور البلاد ورفاهيتها.

وكنت انا من مؤيدي ميشال شيحا، وقلت يومها انه من السهل علينا ان

يوسف سالم: الميثاق الوطني محترم والمشاركة الحقيقية قائمة ... والدستور لا يجوز مسه ... لئلا تكرّ السبحة

تلغي الطائفية في المستقبل من قانون الانتخاب، اما ان تلغيها من الدستور فأمر صعب لان تعديل القوانين اسهل من تعديل الدساتير.

واستغرق النقاش في هذا الموضوع وقتا طويلا واشترك فيه جميع اعضاء اللجنة، واخيرا رجحت كفة الطائفيين ووضع نص المادة ٩٥ على هذا النحو وهو ما زال كما كان: «بصورة موقتة والتماسا للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة من دون ان يؤول ذلك الى الاضرار بمصلحة الدولة».

ونص الدستور كذلك على وجود مجلسين، مجلس النواب ومجلس الشيوخ، والاخير لم يعمر كثيرا اذ الغي ودمج اعضاؤه بأعضاء المجلس النيابي.

والدستور أقر بعد مناقشات طويلة في جلسة عقدها المجلس في ١٩ أيار ١٩٤٦ ولكن بعدما ادخل عليه المفوض السامي بعض المواد التي تعطيه الحق في حكم البلاد كيف اراد. وهذه المواد هي التي ألغيت بموجب التعديل الذي اقر في جلسة ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣ وأدت الى اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وبعض الوزراء والنواب، وهذا العمل ادى الى الحصول على الاستقلال التام».

لا يجوز مس الدستور

وينتقل يوسف سالم من الماضي الى الحاضر: «انطلاقا من كلمة قلتها في العام ١٩٤٦ حول صعوبة تعديل المرسوم، اعيد القول هنا انني بعد كل هذه المدة، وعلى رغم وجود نص في الدستور يجيز تعديله، ارى انه لا يجوز مس الدستور، لاننا اذا عدلنا مادة واحدة، فأنا على يقين ان السبحة ستكر. وبعدها الى اين سنصل؟ نحن في لبنان لنا وضع خاص، وهذا الوضع يجب ان يستمر لمصلحة جميع اللبنانيين الى اية طائفة انتموا. كل شيء ممكن وكل شيء يمكن ان يتم لمصلحة الجميع، ولكن من دون اللجوء الى تعديل الدستور. الميثاق الوطني يحترمه الجميع في ظل الدستور، والمشاركة الحقيقية قائمة ويمكن ان تقوم في ظل هذا الدستور. فلماذا يريدون تعديل الدستور؟

من صنع الميثاق؟

ان تعديل الدستور بعد ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣ كان يمكن ان يكون واردا لولا ان جميع اللبنانيين قبلوا بالميثاق الوطني. فالميثاق الوطني وصف في العام ١٩٤٣ بأنه دستور غير مكتوب، وانه عهد شرف بين المسيحيين والمحمديين. والذي اوحى بهذا الميثاق هو الشعب اللبناني بأسره، وانا أجزم انه ليس من صنع رجل واحد او بضعة رجال، بل ان اللبنانيين جميعا صنعوه لانه المحور الذي يلتقون حوله والسبيل الوحيد الى الاستقلال.

انما هناك شيء يجب ان يقال، وهو ان الميثاق الوطني جسده رجلان هما بشاره الخوري ورياض الصلح. وبموجب الميثاق التزم المسيحيون بفكرة عروبة لبنان وتخلوا عن فكرة الحماية الاجنبية، اما المسلمون فقد تعهدوا بقبول لبنان وطنا نهائيا لهم في حدوده الحالية لا جزءا من الامة العربية، وتخلوا خصوصاً عن فكرة الوحدة السورية.

وجوهر الميثاق وابعاده ومراميه هي قبل كل شيء ان يكون ولاء اللبنانيين، محمديين ومسيحيين، لهذه البقعة من الارض التي اسمها لبنان لا لسواها».

ويقول يوسف سالم أن الذاكرة تحضره جيدا ويتذكر كيف كان رياض الصلح يردد على مسامع الجميع في اثناء المناقشات الطويلة التي كانت تدور حول التفاهم على ميثاق يلتقي عنده الجميع، قوله: «وعدنا بأن نتفق على ان يكون رائدنا جميعا: لا وحدة سورية ولا انتداب».

ومرة قال له احدهم: «لكن فرنسا بعيدة، اما سوريا فهي على حدودنا». فأجاب رياض: «يجب ان نكرس اتفاقنا هذا بأخلاص احدنا للآخر. ولكي ازيدك اطمئنانا، فنحن مستعدون للتعهد بأن يكون رئيس الدولة دائما من الطائفة المارونية، واحترام نسبة التمثيل النيابي الحالي بين المسيحيين والمحمديين. أليس هذا كافيا لاشاعة الطمانينة في نفوسكم؟».

وينهي يوسف سالم كلامه على الميثاق الوطني بقوله: «ولكن، ويا للاسف، ان هذا الميثاق الذي جاء نقيا في جوهره قد انقلب في أقل من ربع قرن الى اتفاق على اقتسام الوظائف والمغانم!».

ومن الميثاق الى المشاركة: «ماذا نقول، وماذا يمكننا ان نفعل؟ لقد كان الميثاق عهد شرف بين بناة الاستقلال على الولاء للبنان والايمان به وطنا من دون سواه، فشوهه بعض الحاكمين وجعلوه اداة استغلال، كما جعله آخرون اساسا لتوزيع المنافع على الطوائف. واخيرا لا آخرا جاءت نغمة المشاركة، على غير حقيقتها. فالمشاركة موجودة وجميع المواطنين يعيشون في كنف هذه البلاد متعادلين متساوين في كل شيء... فما هو المقصود الان بالمشاركة، وما هو المقصود بالحديث عن صلاحيات رئيس الحكومة؟ كأن هذا لا صلاحيات له، مع ان في استطاعته ان يحكم كما يريد، ولا يمكن احداً ان يعترضه، ما دام ينفذ القانون ويحرص على احترام الحقوق ويؤدي الواجبات المطلوبة منه...

هل المشاركة في مفهوم اليوم الخروج على الميثاق الوطني، خصوصا التعهد الصريح الذي اطلقه رياض الصلح، في شأن الرئاسة الاولى والتمثيل النيابي... ام ماذا؟»

السيد يوسف سالم.

النائب الدائم

كان في التاسعة عشرة يوم سحب من صفه في مدرسة عينطوره وأدخل لائحة البقاع ليصبح نائبا الى جانب حسين قزعون وصبحي حيدر وموسى نمور وشبل دموس والياس طعمه سكاف. وكان ذلك في ١٣ تموز ١٩٢٥، ومن حينه الى اليوم ما يزال صبري حماده عضوا في المجلس النيابي. وهو الوحيد من بين نواب لبنان الذي لم يغب مرة عن المجلس. وهو الذي ضرب الرقم القياسي بانتخابه رئيسا للمجلس. وهو أحد ثلاثة ما زالوا احياء من اعضاء المجلس التمثيلي الذي اقر الدستور اللبناني.

يقول الذين عايشوا تلك الحقبة من تاريخ لبنان، ان وجود صبري حماده في المجلس كان ضروريا، ولهذا لم تقم عقبة السن في وجهه. معاملة تكبير سنه تمت في ساعات. وبين ليلة وضحاها اصبح عمره ٢٥ سنة. والسنوات الست الزيادة التي حملها طوال ٤٩ عاماً، أعادها قبل سنة الى الدولة بموجب حكم قضائي حصل عليه من محكمة الهرمل.

ماذا عن الدستور وعن وضعه والاسباب التي ادت الى قبول فرنسا بأعطاء لبنان نوعاً من الحكم الذاتي، بعدما كان حاكمه فرنسياً يعينه المفوض السامي؟

صبري حماده يجيب: «في العام ١٩٢٥ قامت الثورة في سوريا ووقعت معارك عنيفة في جبل الدروز، وامتدت الثورة الى بعض أجزاء لبنان، وعمد في حينه بعض ابناء بعلبك ـ الهرمل الى حرق السرايا، وذلك في عهد المفوض السامي الجنرال سراي. واعتبرت الحكومة الفرنسية الجنرال مسؤولا عن تدهور الوضع، فأوفدت مفوضا ساميا فوق العادة هو المسيو هنري دو جوفنيل. وهذا كان رجلا كبيرا، جاء الى لبنان وسوريا وفي نيته ان يعمل شيئاً للبلدين....

واذكر انه عندما وصل الى لبنان، وكان طبعا مطلعاً على ما يجري في سوريا ولبنان، أحب ان يدشن سياسة جديدة هي سياسة: «الحرب لمن يريد الحرب والسلام لمن يريد السلام»... واعتقد انه كان متأكدا من ان لبنان يريد السلام. وكان الفرنسيون يريدون ايضا ان يعم السلام سوريا. ومن اجل ترغيب السوريين في السلام، تقرر اعطاء لبنان نوعاً من الحكم الذاتي عن طريق سن دستور للبلاد يكون شبيهاً بدستور الجمهورية الفرنسية الثالثة. وعن طريق هذا الاجراء، يصبح من الممكن محاورة السوريين لاعطائهم نوعاً من الاستقلال الذي كانوا يطالبون به».

وذاكرة صبري حماده ما برحت قوية. فهو يتحدث عن العام ١٩٢٦ كأنه يتحدث عن اليوم البارح: «عندما دعي المجلس التمثيلي الى وضع الدستور، اعتقد الكثيرون من ابناء البلاد ان المسألة هي للالهاء. لكن الذي حصل ان فرنسا كانت راغبة فعلا في عمل شيء للبنان كي تنهي النزاع في بلاد

صبري حماده : وحدها المادة ٩٥ المتعلقة بالطائفية بقيت في الدستور من رواسب عهد الانتداب

المشرق ويستقر الامن. لذلك بادر المجلس، وأقولها صراحة، وبحرية تامة الى انتخاب لجنة الدستور. واعضاء اللجنة عملوا ايضا بحرية اكثر من اللزوم، وصاروا يضعون المواد ويناقشونها من دون اي ضغط، حتى ان مندوب المفوض السامي الذي كان يحضر الاجتماعات، كان يعطي رأيه في بعض المسائل، لكنه عندما يجد معارضة لا يصر على رأيه. وفي أمكاني ان اقول ان المجلس اللبناني هو الذي عمل الدستور، بعدما اطلع اعضاء اللجنة على آراء الكثيرين من ابناء البلاد».

ويمضي قائلا : «قام ناس في بعلبك على رأسهم بعض آل حيدر بوضع «مظبطة» للمطالبة بالالتحاق بسوريا، وقدموها الى المجلس، فقمت انا بدورة شاملة على بلاد الهرمل وقضاء بعلبك، وجمعت تواقيع الاهلين في القرى والمدن تطالب بلبنان ولا شيء غير لبنان. وصرت في نظر الفرنسيين لبنانياً اكثر من اي ماروني في جبل لبنان، وهذه هي الحقيقة. ومرة قال المسيو دو جوفنيل ان صبري حماده يوفر على فرنسا ٥٠ ألف عسكري.

اذاً، الدستور وضعه اللبنانيون، والشيء الذي اضطروا الى قبوله في الدستور هو فقط بعض المواد التي تعطي الانتداب حق التدخل في شؤون الدولة وحل المجلس وتشكيل الحكومات وسن القوانين. وهذه المواد كان لي شرف المساهمة الفعلية في الغائها في جلسة ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣. لكن المادة الوحيدة التي بقيت في الدستور، وهي من وحي الفرنسيين، هي المادة ٩٥ المتعلقة بالطائفية».

كيف اقر المجلس الدستور؟

يقول صبري حماده : «الدستور كان قد نوقش ملياً في اللجنة الخاصة، واجتماعات هذه اللجنة كانت مفتوحة للجميع، لذلك لم يعد امام المجلس الا مراجعة المواد مراجعه عامة وسريعة والتصويت عليها. ولكن كان هناك اقتراح بأعطاء الحكومة الحق في ارسال مشاريع معجلة الى مجلس النواب، على ان تنشرها خلال مدة معينة اذا لم يوافق عليها المجلس، فرفضها المجلس ووضع المادة ٥٨ من الدستور على الشكل الاتي :

«اذا اختلف مجلس النواب ومجلس الشيوخ رأيا في شأن قانون ما، فلرئيس الجمهورية ان يدعوهما الى مجلس عام للتناقش في هذا القانون، فأذا وافقت عليه الهيئة مجتمعة بالغالبية المطلقة من مجموع الاعضاء، فانه يحسب مصدقا نهائيا ويعمد رئيس الجمهورية الى نشره».

الا ان التجارب اثبتت في ما بعد، ان الخلافات كانت تحصل دائما بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ وتؤخر الاشتراع وأدت في النهاية الى الغاء مجلس الشيوخ وتعديل الدستور لهذه الغاية، كما ادت الى تعديل المادة ٥٨ فصارت كما هي الآن وتنص على الآتي :

المادة ٥٨ (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ تشرين الاول ١٩٤٧) : «كل مشروع تقرر الحكومة كونه مستعجلا بموافقة مجلس الوزراء مشيرة الى ذلك في مرسوم الاحالة، يمكن رئيس الجمهورية بعد مضي اربعين يوما من طرحه على المجلس من دون ان يبته، ان يصدر مرسوما قاضيا

الرئيس صبري حماده .

بتنفيذه بعد موافقة مجلس الوزراء».

وتحضرني الذاكرة اليوم واؤكد ان مناقشة هذه المادة في المجلس اقتضت وقتا طويلا وان جميع النواب اشتركوا في الكلام حولها. ومن الرجوع الى محاضر الجلسات يمكن التأكد من ان هناك تحفظات كثيرة على هذه المادة، خصوصا لجهة تفسير اسباب الاستعجال، وما هي القوانين التي تقتضي مثل هذا الاستعجال، فمنهم من قال انه لا يجوز ان تعطي الحكومة مثل هذا الحق الا في حالات وقوع الحرب او نزول كارثة في البلاد او عقد اتفاق يؤدي الى الاستقلال الناجز او الى جلب منفعة كبيرة للبلاد. اما اليوم، ويا للأسف، فقد توسعت الحكومات في استعمال هذا الحق، كأنها تريد ان تقنعنا باننا في عصر الذرة ووصول الانسان الى القمر، وصار مفروضاً ان تبت كل القوانين، ايا كانت، خلال اربعين يوما والا اصدرتها الحكومة بمرسوم... ومن هنا ترى كيف ان المجلس الذي سن الدستور، كان حريصا على ان يكون الاشتراع في يده، وان المجلس الذي جاء بعده تنازل عن بعض هذا الحق، غير ان مجالس اليوم، ويا للاسف قد تنازلت اكثر واكثر وصارت القوانين التي تصدر بمراسيم اكثر بكثير من التي يشترعها المجلس الذي وجد في الاساس لهذه الغاية».

وماذا عن الميثاق الوطني؟

يقول صبري حماده الذي كان رئيسا لمجلس النواب في مطلع عهد الاستقلال في العام ١٩٤٣ : «ان الكلام على الميثاق يعود بنا حتما الى العام ١٨٦٤ يوم انشىء اول مجلس ادارة لجبل لبنان. يومها كان عدد اعضاء المجلس ١٢ عضوا : ٤ مارونيان، ٢ سنيان، ٢شيعيان، ٢درزيان، ٢أرثوذكسيان و٢روم كاثوليك. وهذا العدد هو الذي اوحى في ما بعد باعتماد طريقة الـ ٦ و٦ مكرر اي ٦ مسيحيين و٦ محمديين. وظل الامر على ما هو طوال عهد المتصرفية. ولما جاء الفرنسيون واعطوا المسيحيين اكثر من المسلمين، قال المسلمون بالغبن اللاحق بهم وصاروا مرة يطالبون بالوحدة السورية ومرة بالانفصال من لبنان الكبير والدخول في اتحاد سوري على اساس اللامركزية، ثم كان مؤتمر الساحل الذي طالب بالوحدة السورية وهذا حصل في العام ١٩٣٦. ولكن عندما جاء الاستقلال، وبدأت المشاورات لتشكيل لوائح الانتخابات، ودار البحث على من يكون رئيس الجمهورية ورئيس المجلس، بدأ الحديث حول حقوق الفئات المغبونة، اي حقوق المسلمين... وكان المسيحيون يتخوفون طبعا من ميول بعض الاشخاص الذين اخذوا يظهرون على المسرح السياسي. فطلع بعضهم بفكرة «ميثاق وطني» يكون بمثابة عهد شرف بين الفرقاء وتكون نتيجته التفاهم التام على توزيع المقاعد. وهنا لا بد من القول انه في ايام الفرنسيين لم تظهر اية خلافات بين الطرفين، والطائفية لم تكن يوما من الايام عائقاً في سبيل تفاهم اللبنانيين على امورهم العامة. ومن هنا كان من السهل جداً ان يتم الاتفاق على «الميثاق الوطني». وفي مقابل اعتراف المسيحيين بـ «الوجه العربي» للبنان، قبل المسلمون بتوزيع المقاعد في المجلس على اساس ٦ – ٥. واتفق على ان تكون رئاسة الجمهورية للطائفة الاكثر عددا وهي الطائفة المارونية، وان تكون رئاسة الوزارة للطائفة الثانية عدديا وكانت الطائفة السنية ورئاسة المجلس للشيعة. مع العلم انه اذا اخذنا اليوم هذا التفاهم في الاعتبار، نجد ان عدد الطائفة الشيعية اصبح اكثر من عدد الطائفة السنية وانه صار يجوز لنا المطالبة برئاسة الوزارة. لكن الطائفة الشيعية متساهلة دائما من اجل ضمان استقرار الوطن».

ويؤكد الرئيس صبري حماده ان ليس للميثاق الوطني، كما يقول البعض، أباء كثر، فالاب الوحيد الذي جمع الآراء حوله كان بشاره الخوري. وهنا تعود به الذاكرة الى يوم مرض الشيخ بشاره وسافر الى فلسطين... «وكنت اعتبر صداقة الشيخ بشاره اعز ما عندي... وخيل الي في حينه ان رياض الصلح يحضر شيئاً «لتطيير» الشيخ بشاره، فعملت على ترحيل حكومته ورشحنا عبد الحميد كرامي. ومن بعدها عمد رياض الصلح الى محاربتي وأيد حبيب ابو شهلا لرئاسة المجلس. ثم طلب مني الشيخ بشاره ان أتصالح مع رياض الصلح، شرط ان يؤلف حكومة الانتخابات عام ١٩٤٧ وأكون انا نائبا لرئيس الحكومة ووزيرا للداخلية. هذه هي المرة الوحيدة التي خرق فيها الميثاق الوطني، لانه منذ الاستقلال حتى اليوم كان منصب رئاسة المجلس للشيعة ونيابة رئاسة الحكومة للروم الارثوذكس.

واليوم لا أرى لماذا القيامة قائمة حول وجوب تعديل الميثاق، فكل الذين يطالبون اليوم بتغييره قبلوا به في حينه».

اما عن المشاركة وعن الضجة القائمة حولها فيقول : «المسألة يجب ان تؤخذ على هذا الشكل، قبل الانطلاق في خربطة الاسس القائم عليها هذا الوطن، يجب ان يكتب تاريخه الصحيح للخمسين السنة التي مضت، منذ وضع الدستور الى اليوم. ويؤسفني ان اقول ان مجمل ما يكتب عن لبنان، خصوصا عن مرحلة الاستقلال، لايمت الى الحقيقة بصلة. فعندما تعلن الحقائق كما هي، نجد ان الامور ليست كما يصورونها، وان ما ارتضاه اللبنانيون لانفسهم ما زال قائما، وان لا شيء يستدعي الآن اي تعديل او تغيير. وأمل في ان تتاح لنا الفرصة لنعلن او نكتب تاريخ لبنان الصحيح، لانه بعد موتنا لا ادري اذا كان هناك من سيقول الحقيقة في هذا الموضوع».

جوزف نصر